Research Paper

Economic Measurement of the Impact of International Finance Indicators on the Economic Performance of Some Arab Countries for the Period (2000_2022)

Nashwan Abdul Aziz Azzawi[1], Saad Mahmoud Al_Kawaz[2]

[1,2]Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq.

Corresponding author: Azzawi. Nashwan Abdul Aziz
alnasrynshwan@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49207

Article History: *Received*: 1/9/2024, *Revised*: 29/10/2024, *Accepted*:11/11/2024, *Published*: 1/9/2025.

Abstract

The economic and financial policies of countries are based on achieving the welfare of people through international financing, which provides the necessary funds to establish projects and achieve development. The more financing increases and its investment improves, the more production and projects increase. Financing creates new projects, covers financial deficits, increases production, and contributes to economic development for the country. It provides job opportunities, reduces unemployment, and achieves prosperity for the members of society. The problem of the study is summarized as the lack of diversity and scarcity of capital directed to projects and investments, which is a requirement. The trend is towards providing it for the purpose of establishing it and achieving economic growth and development in it, and the problem is frozen by the following question: What is the extent of the availability of international funding and the impact of its indicators on the economic growth and development of Iraq and the Arab countries selected for study and research? The study aims in general to identify the theoretical, philosophical, and practical aspects of international finance indicators and their effectiveness at the global and international levels, and to analyze the results of the estimation of the impact of international finance indicators on the economic growth of Iraq and some selected Arab countries for a period of more than twenty years.

Keywords:
International financing, economic performance, foreign investment

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 44, No. 147
Sep. 2025

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Azzawi, Nashwan Abdul Aziz. Al_Kawaz, Saad Mahmoud. (2025). Economic measurement of the impact of international finance indicators on the economic performance of some Arab countries for the period (2000_2022). *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, *44* (147), 9 -33, https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49207

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

ورقة بحثية :

القياس الاقتصادي لأثر مؤشرات التمويل الدولي في الأداء الاقتصادي لبعض الدول العربية للمدة (2000_ 2022)

نشوان عبد العزيز عزاوي[1]، سعد محمود الكواز[2]

[1،2]قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق

المؤلف المراسل: نشوان عبد العزيز عزاوي (alnasrynshwan@gmail.com)

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49207

تاريخ المقالة: *الاستلام:* 2024/9/1، *التعديل والتنقيح:* 2024/10/29، *القبول:*2024/11/11، *النشر:* 2025/ 9/1 .

المستخلص

تقوم السياسة الاقتصادية والمالية للدول على تحقيق الرفاهية للشعوب، وذلك عن طريق التمويل الدولي الذي يوفر الأموال اللازمة لإقامة المشاريع وتحقيق التنمية، فلا استثمار ولا فائدة إلّا بالتمويل، فأنه يُنشئ مشاريع جديدة ويغطي العجز المالي، ويزيد الإنتاج، ويحقق التنمية الاقتصادية للبلاد؛ ويوفر فرص عمل ويقلل البطالة، ويحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، فالتمويل هو عصب الاقتصاد، وتتلخص مشكلة الدراسة بعدم التنوع والندرة برؤوس الأموال التي توجه المشاريع والاستثمارات والذي يتطلب التوجه نحو توفيرها لغرض إقامتها وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي فيها، وتتجسد المشكلة بالتساؤل الآتي: ما مدى وفرة التمويل الدولي وتأثير مؤشراته بالنمو والتطور الاقتصادي للعراق والدول العربية المختارة للدراسة والبحث. وتهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على الجانب النظري والفلسفي والعملي لمؤشرات التمويل الدولي وفاعليتها على المستوى العالمي والدولي، وتحليل نتائج التقدير لأثر مؤشرات التمويل الدولي بالنمو الاقتصادي للعراق وبعض الدول العربية المختارة ولمدة أكثر من عشرين سنة، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للبيانات والمعلومات ومؤشرات التمويل الدولي المأخوذة من المصادر والمنشورات الرسمية وتحليل اتجاهات تطورها للدول العربية المختارة ولمدة البحث، فضلاً عن المنهج التحليلي الكمي باستخدام النماذج القياسية الحديثة لبيان تأثير مؤشرات التمويل الدولي على الأداء الاقتصادي للدول المختارة ولمدة أكثر من 20 سنة.

الكلمات الرئيسة:

التمويل الدولي، الأداء الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (44)، العدد (147)، ايلول 2025

© جامعة الموصل | كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution)لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: عزاوي، نشوان عبدالعزيز. الكواز، سعد محمود. (2025)، القياس الاقتصادي لأثر مؤشرات التمويل الدولي في الأداء الاقتصادي لبعض الدول العربية للمدة (2000_ 2022). *تنمية الرافدين*، 44 (147)، 9-33، https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49207

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

1. المقدمة

يحظى التمويل الدولي ومؤشراته بمكانة متميزة في الاقتصاد الدولي لما تتطلبه الاحتياجات الدولية من الأموال ورؤوس الأموال لتنفيذ المشاريع والاستثمارات في بلدانها للنهوض بواقع اقتصاداتها لتحقيق التطور الاقتصادي فيها، كما أصبح التمويل الدولي يشكل أحد أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، إذ تمثل حركة التدفقات المالية الدولية مصدرا مهماً لها، وتتجسد أهميته بمدى تأثر الدول عند توجهها لتحقيق التطور الاقتصادي بالتمويل الدولي، إذ إن النقص في هذا التمويل سيعرقل مشاريعها واستثماراتها، في حين إن وفرة التمويل الدولي ورؤوس الأموال سيسهل عمليات الاستثمار وإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والمعرفية، فضلاً عن أنه من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم، في الوقت الذي أصبحت فيه العولمة سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول والتغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، أضحت القروض بصفة عامة وسيلة مالية تستخدمها الدول والأفراد على حدٍ سواء، لتلبية متطلبات الاستثمار والتنمية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي لم تعد وسائل التمويل العادية كافية لتغطيتها بالنظر للطلب المتزايد عليها، فبلغ الاهتمام بهذا المصدر مبلغاً تفرقت عنده الدول النامية عن غيرها بسبب ضعف النظم القانونية فيها، وإصرار الدول المتقدمة على تطبيق قوانينها على عمليات التمويل والتعاقد والصرف، ويتمتع التمويل الدولي بخصوصية على مستوى الاقتصاد الدولي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما شهدته الساحة الدولية من تطورات مهمة وتسارع في الأحداث التي أدت إلى تقارب كبير بين الدول وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها، أضف إلى ذلك التطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تدفق كبير للسلع والخدمات بين الدول المختلفة رافقه انتقال متزايد لرؤوس الأموال، حتى أصبح حجم تدفق الأموال أكبر من حجم تدفق السلع والخدمات، وقد ساعد في زيادة هذا التدفق التطور الحاصل على مستوى الساحة المالية الدولية من تعدد أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وزيادة حجم نشاطها وتحالفاتها وإنشائها لشبكات اتصال سريعة وفعالة وموثوقة على المستوى الدولي تسمح بالانتقال السلس لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء للتوظيف أو الاستثمار أو دفع قيمة المعاملات الجارية.

2. أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث بمدى تأثر الدول عند توجهها لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي بالتمويل الدولي، إذ إنّ النقص في هذا التمويل سيعرقل مشاريعها واستثماراتها، في حين إن وفرة التمويل الدولي ورؤوس الأموال سيسهل عمليات الاستثمار وإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والمعرفية، ولكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، وأهمية البحث تعتمد في تحديد العلاقة ما بين التمويل والأداء الاقتصادي، والتغيرات التي

يحدثها التمويل الخارجي على الجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع توضيح عوامل الإخفاق التنموي في البلدان النامية .

3. فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضيتي العدم والفرضية البديلة .

تنص فرضية العدم0 B: على عدم وجود تأثير للمؤشرات التمويل الدولي على الأداء الاقتصادي للدول العربية المختارة لمدة البحث

أما الفرضية البديلة 0 # B : فتنص على وجود تأثير للتمويل الدولي على الأداء الاقتصادي للدول العربية المختارة ولمدة البحث.

4. الحدود المكانية والزمانية للدراسة

تتضمن حدود البحث المكانية كل من الدول النفطية (السعودية ، الإمارات، الجزائر مع الإشارة إلى العراق) وغير النفطية (الأردن ، لبنان ، مصر) أما الحدود الزمانية فتشمل المدة (2000_ 2022).

2. المبحث الأول: الاتجاه النظري للتمويل الدولي والأداء الاقتصادي

أولاً: ماهية التمويل الدولي: يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ونتيجة ذلك هو حدوث الطلب على رأس المال، ويستدعى ذلك سد هذه الفجوة، وهذا ينطبق على الوحدة الاقتصادية، أي على المستوى الجزئي أو مجموع الوحدات الاقتصادية في دولة ما معينة أي على المستوى الكلي (Saham ،20،2020) فهناك أهداف متنوعة للتمويل الدولي، والتي يمكن توضيحها فيما يأتي: (Agarwal,2017, 46)

1. من أجل تحقيق معدل أرباح أعلى تبحث الشركات العالمية عن الأسواق الأجنبية التي تبشر بمعدلات أرباح أعلى، وبالتالي، فإن هدف الربح يحفز الشركة على توسيع عملياتها مع الدول الأجنبية.
2. توسيع الطاقات الإنتاجية لبعض الشركات المحلية حيث وسعت طاقاتها الإنتاجية أكثر من الطلب على المنتج في البلدان المحلية، إذ تجبر هذه الشركات في مثل هذه الحالات على بيع فائض إنتاجها في البلدان المتقدمة الأجنبية
3. المنافسة الشديدة في الدولة: بدأت الشركات الضعيفة التي لم تستطع منافسة الشركات القوية في البلد المحلي بالدخول إلى أسواق الدول النامية.
4. الاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي لا يعني ببساطة استمرار الحزب نفسه في السلطة، ولكن يعني استمرار سياسات الحكومة نفسها لمدة أطول وأكثر هدوء.
5. توافر التكنولوجيا والموارد البشرية الماهرة توافر التكنولوجيا المتقدمة والموارد البشرية المختصة، في بعض الدول بمثابة عوامل جذب للشركات الدولية.

6. ارتفاع تكلفة النقل: يعد العامل الرئيس في انخفاض هوامش الربح إلى الشركات الدولية هو تكلفة نقل المنتجات، وفي ظل هذه الظروف تميل الشركات الأجنبية إلى زيادة هامش ربحها من خلال تحديد مواقع منشآتها التصنيعية في البلدان الأجنبية.
7. القرب من المواد الخام: يُعد مصدر المواد الخام عالية الجودة عامل رئيس لجذب الشركات من مختلف البلدان.
8. الموارد البشرية عالية الجودة: من العوامل المهمة لبرامج شركات التكنولوجيا والاتصالات لتأسيس عملياتها في دول ذات موارد بشرية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة.
9. التحرر والعولمة: حررت معظم دول العالم اقتصاداتها وفتحت بلدانها على بقية العالم.

ثانياً: الجانب النظري للأداء الاقتصادي:

إن تحسن الأداء الاقتصادي يعبر عن حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، وبما أن متوسط الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل الإجمالي وعدد السكان هذا يعني أن حدوث زيادة بنصيب الفرد لا يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وهو شرط لتحسن الأداء الاقتصادي. يجب أن تكون الزيادة بالناتج الوطني حقيقية وليست اسمية، إذ إن الدخل الحقيقي هو عبارة عن الدخل النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار، وبذلك يجب أن يكون معدل نمو الدخل الإجمالي أكبر من معدل التضخم (Issa، 43،2015) ويمكن النظر لأهم فوائد الأداء الاقتصادي من خلال ما يأتي:

ا_ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات. ب_ التخفيف من حدة البطالة.

ت _ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

ث_ يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

خ _ زيادة الدخل القومي، تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم والتوزيع الأمثل للدخل القومي، من دون أن يوثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

ثالثا: العوامل المحددة للأداء الاقتصادي:

لا توجد مبادئ يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للأداء الاقتصادي، ولكن توجد هناك عوامل معينة تؤدي دوراً مهما بتحقيقه ومن هذه العوامل:

1. الموارد البشرية: يُعد النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل فهو عامل موجب تقليدي بتحسين الأداء الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى فإن زيادة السكان تعنى زيادة القوة الشرائية من خلال توسع حجم الأسواق المحلية، إذ يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية.

2. الموارد الطبيعية: العنصر الآخر الذي يؤثر في الانتاج والانتاجية، يتمثل في الموارد الطبيعية من حيث الكم والتنوع وتمثل الموارد الطبيعية درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن والمياه .... الخ. ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية، فالموارد الموجودة في الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع، إلّا عندما يستطيع الانسان استغلالها من أجل تحقيق اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية للمجتمع..
3. تراكم رأس المال: يشير مصطلح تراكم رأس المال إلى المكون المادي الناشئ عن عملية الاستثمار ويتحدد بصورة رئيسة بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكاتب والمعدات والأبنية والإنشاءات ووسائط النقل، ويولد التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزءاً من الدخل الحالي كالادخار لكي يتم استثماره في انتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل المكائن طرق المواصلات، الجسور المدارس الجامعات. ... الخ، إذ إن تكوين رؤوس الأموال يشكل أحد العوامل الأساسية للنمو في الطاقة الانتاجية للمجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الرأسمالي المتاح للقوة العاملة فضلا عما يؤدي إليه من إمكانية الاستفادة من التطورات الفنية الحديثة (2015 ، Al_Tamimi).
4. معدل التقدم التقني ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتج أكثر كفاءة من الطرق القديمة.
5. عوامل بيئية: تحسن الأداء الاقتصادي في بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم الأداء الاقتصادي.
6. التخصص والإنتاج الواسع: وهو الذي دعا إليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين بالقوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي هذا، وهناك محددات أخرى لم يتم ذكرها كالسياسات المالية والنقدية (Khair ،2015)
7. الموقع الجغرافي: فالبلدان التي تقع في المناطق الاستوائية تكون طبيعية في عملية الأداء الاقتصادي مقارنة مع الدول التي تقع في المناطق التي تميز بالمناخ المعتدل.
8. السياسات الحكومية: فالحكومات تؤدي دورا حاسما بعملية تحسين الأداء الاقتصادي خلال وضع سياسات تنظم البيئة الاقتصادية.
9. الاستقرار السياسي: يعد من أهم العوامل التي تشجع في استقطاب المستعمرين، والعكس صحيح بحالة عدم توفر الاستقرار السياسي فإنه ينعكس سلبيا على الاستقرار الاقتصادي (2022، Al_lkhan and Muhammad)

10. الانفتاح الاقتصادي اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التجارة الخارجية وانفتاح اقتصاديات الدول عليها، وبالمقابل اختلفت أيضاً تطبيقاتها في الدول بين مؤيد ومعارض، إلّا أن موجة العولمة الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسم الاقتصاد العالمي من خلال الانفتاح اقتصاديا على العالم الخارجي، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه وبمقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة (Abdullah ، 2019).

ثالثاً: العلاقة بين التمويل الدولي والأداء الاقتصادي:

يعد تحقيق معدلات عالية من الأداء الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية الوصول إليها، وذلك لأن الزيادة في معدلات النمو وحدها التي تمكّن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي لسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة، أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلى الذي يتحقق في ظل ظروف معينة، والذي يطلق عليه أسم فجوة الموارد المحلية ويواجه المجتمع ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض وكما يأتي:

الخيار الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

الخيار الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية، وذلك لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

الخيار الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي. فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي، والتي يجب أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية، فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال مدة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادرته خلال هذه المدة، فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق والذي لا بد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي، وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية . (Bilal ،2018) ومن خلال النظر إلى التمويل الدولي بوصفه أحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول، حيث إن حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أشكالها تؤثر إيجاباً على اقتصاد البلد ولاسيما أنها تعمل على زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو وزيادة معدل التكوين الرأسمالي، وتحسين كفاءة الأسواق المالية والاستقرار المالي، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، لكن من جانب آخر قد تتحول القروض الأجنبية إلى ديون تتجاوز مدة سدادها يجعل الاقتصاد في حالة عجز سببه السيطرة السياسية على اقتصاد البلد، كما أن

التحويلات المالية للمهاجرين تزيد في الاستهلاك بصفة عامة، ونشر أنماط استهلاكية غير ملائمة جراء تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبهذا تتلخص علاقة التمويل بالنمو والتنمية على النحو الآتي:(Jamal al _DinK،2023)

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي والانفتاح التجاري، إذ تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم أنماط الاستثمار الزيادة الناتج الكلي وبصفتها خالقة للدخل، عن طريق عديد من القنوات خاصة في مجال نقل التكنولوجيا ويجب الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر تأثيراً على الاستثمار المحلي الإجمالي وعلى النمو عندما يكون هناك أثر تكاملي.

ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي، إن الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم على الأداء الاقتصادي، وذلك بوجود أسواق مالية متطورة تضمن حركة تلك التدفقات الرأسمالية، ويعكس التطور المالي مجموعة التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسة، وبالتالي يهدف النظام المالي المتطور إلى التقليل من تكلفة المعاملات والمعلومات التي تحد من فعالية وكفاءة الخدمات المالية بهدف ضمان التخصيص الأمثل للمدخرات المالية وتعزيز النمو.

ثالثا: العلاقة بين القروض الأجنبية والنمو الاقتصادي، ما يثير الاهتمام حول أثر تدفقات القروض الأجنبية على الأداء الاقتصادي، أونها تعمل على توفير التمويل اللازم للاستثمارات والمشاريع المحلية المختلفة خاصة إذا كانت الموارد المحلية غير كافية للتمويل

المبحث الثاني: قياس أثر التمويل الدولي في الأداء الاقتصادي لدول العينة

توصيف وشرح المتغيرات الاقتصادية المستقلة والمعتمدة للأنموذج القياسي المستخدم بالدراسة

من أجِل توصيف النماذج القياسية والتعرف على المتغيرات التفسيرية والمعتمدة التي ستتضمنها هذه النماذج المطلوب تقديرها، كان لابد من أن تكون الصيغة القياسية العامة للنماذج الثلاثة بالشكل الآتي :

$$Y_{1,it}=B_o+B_1X_{1,it}+ B_2X_{2,it}+B_3X_{3,it}+ B_4X_{4,it} +B_5X_{5,it} U_{1,it}\text{.....(1)}$$

$$Y_{2,it}=B_o+ B_1X_{1,it}+ B_2X_{2,it}+B_3X_{3,it}+ B_4X_{4,i\,t}+B_5X_{5,it} U_{2,it}\text{.....(2)}$$

$$Y_{3,it}=B_o+ B_1X_{1,it}+ B_2X_{2,it} + B_3X_{3it}+ B_4X_{4,it}+B_5X_{5,it} U_{3,it}\text{.....(3)}$$

$i=1, 2, \ldots\ldots\ldots,7$; $t=1, 2, \ldots\ldots\ldots,23$

Y_1: وتمثل المتغير المعتمد للأنموذج الأول معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

Y_2 : وتمثل المتغير المعتمد للأنموذج الثالث معبراً عنه بالبطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

Y_3 : وتمثل المتغير المعتمد للأنموذج الثاني معبراً عنه بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا)

(U_1,U_2,U_3,U_4): تمثل حدود الخطأ العشوائي للنماذج الثلاثة على التوالي (الناتج المحلي الإجمالي ، البطالة ، التضخم) أو ما تعرف بالمتغيرات العشوائية أو حدود الاضطراب ، فهي تشمل المتغيرات ($X_{1,it}$ $X_{2,it}$ $X_{3,it}$ $X_{4,it}$ $X_{5,it}$) : وتمثل المتغيرات التفسيرية على التوالي (الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي)

B_0: تمثل معلمة حدود القطع (الثابت) في النماذج القياسية الثلاثة.

(B_1 B_2 B_3 B_4): وتمثل معلمات أو ميول النماذج والتي تقيس تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغيرات المعتمدة على التوالي (الناتج المحلي الإجمالي ، البطالة ، التضخم)

I : وتمثل عدد المقاطع العرضية بعبارة أخرى عدد بلدان الدراسة.

t: وتمثل الزمن أو المدة الزمنية.

ت : تمثل معلمات الأخرى غير المقاسة فضلا عن التي لم يتم ادخالها في النماذج، والتي يكون لها تأثير بالمتغيرات المعتمدة.

ومن أجِل التعرف على مصادر البيانات لمتغيرات الدراسة بشكل مفصل وواضح، فضلاً عن الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، فسوف نقوم باتباع منهجية وفق اتجاهين، وهي على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: توصيف مؤشرات النماذج وتحديد مصادر بياناتها: بعد أن تم الاطلاع على الكثير من الدراسات السابقة واجراء عملية المسح على متغيراتها، فقد تم حصر أكبر عدد من المتغيرات التفسيرية والتي يكون لها تأثير كبير في كل من المتغيرات المعتمدة والمتمثلة بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) . أما عن مصادر بيانات هذه المتغيرات التفسيرية والمعتمدة) فقد تم تجميعها والحصول عليها بواسطة قاعدة بيانات كل من البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF). والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها، وعلى النحو الآتي:

الجدول (1). المتغيرات المعتمدة والتفسيرية التي اشتمات عليها الدراسة

ت	اسم المتغير	الوصف
1	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (Y_1)	متغير معتمد
2	التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) (Y_2)	
3	البطالة بوصفها نسبة مئوية من اجمالي القوة العاملة (Y_3)	
1	الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_1)	متغيرات مفسرة
2	أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي (X_2)	
3	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3)	
4	إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4)	
5	إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_5)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق والمنشورات الرسمية

الخطوة الثانية الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

من أجل تقدير وتحليل النماذج، وبما أننا سوف نستخدم أسلوب جمع البيانات أو ما يعرف بأنموذج (Panel Data)، فأنه لابد لنا من تحديد الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

الحدود الزمانية: فقد غطّت الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية مداها (23) سنة للمدة (2000 _ 2022)

الحدود المكانية: تم اختيار سبعة بلدان، أربعة منها بلدان نفطية وهي السعودية، الإمارات، الجزائر مع الإشارة إلى العراق وغير النفطية الأردن، لبنان، مصر، فضلاً عن التأثير غير المباشر لبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى في الأداء الاقتصادي. عليه ومما سبق، سيكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل، معتمداً على عدد المقاطع العرضية (N) أي عدد البلدان، وعلى عدد السلاسل الزمنية (T) أي عدد سنوات الدراسة وبما أن المقاطع العرضية للدراسة هي(7)،ومدة الزمنية لها(T−23) فإن عدد المشاهدات كانت على النحو الآتي:

N*T=7*23 =161 = Observations

أما الأسلوب المستخدم في عملية القياس لما تم ذكره آنفاً فهو أسلوب جمع البيانات (بعبارة أخرى أسلوب دمج بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية أو ما يعرف بأنموذج (Data Panel)؛ إذ تعد هذه النماذج من أكثر النماذج المستخدمة حديثاً في الدراسات الاقتصادية؛ إذ إنها تأخذ بنظر الاعتبار أثر التغير في كل من الزمن (T) والمشاهدات المقطعية (N) . كما ويعطي هذا الأسلوب كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وأقل تعددية خطية بين المتغيرات المراد قياسها في الدراسة، فضلا عن أن هذا الأسلوب أو الأنموذج يتمتع بمحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم مقارنته عند استخدام أساليب أو نماذج بيانات السلاسل الزمنية بشكل منفرد، وأخيراً فقد تم تطبيق ذلك بوساطة البرمجية الجاهزة (Eviews) والمعتمدة حديثاً في التحليل الاقتصادي القياسي.

قياس وتقدير أثر مؤشرات التمويل الدولي في الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية للمدة (2022_2000)

1-5- اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة

الجدول (2). اختبار جذر الوحدة للمتغيرات

Unit root test table / At Level				
Status	Measurement	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية(Y_1)	التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا(Y2)	البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة (Y_3)
With constant	Statistic	23.175	35.186	20.442
	p-value	0.0575	0.0014	0.466
Decision		NO	**	NO
With constant and Trend	Statistic	15.054	30.144	7.815
	p-value	0.374	0.0073	0.898
Decision		NO	**	NO
Without constant	Statistic	11.225	25.307	13.564

and Trend	p-value	0.668	0.0317	0.482
Decision		NO	**	NO
At first Difference				
With constant	Statistic	301.741	185.244	73.844
	p-value	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**
With constant and Trend	Statistic	292.889	224.921	57.480
	p-value	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**
Without constant and Trend	Statistic	59.086	162.973	110.216
	p-value	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

يستخدم اختبار جذر الوحدة للكشف عن استقراريه (سكون) المتغيرات التي تعتمد على الزمن، إذ لا يمكن الاعتماد على بيانات غير مستقرة في اجراء تحليل الانحدار، كونها تؤدي إلى نتائج مزيفة، ويطلق عندئذ على معلمات الانحدار المقدرة بـ (Spurious Regression)، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المنفردة، وذلك لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزماني معاً، ويعطي نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية، ومن ملاحظة الرسومات المذكورة آنفاً نجد أن المتغيرات ظهرت غير مستقرة، وذلك لوجود ارتفاع وهبوط في أغلب نقاطها، وللتأكد من ذلك يتم اجراء اختبار جذر الوحدة من خلال قيمة المؤشر الإحصائي [(Phillips-Perron(PP] وإيجاد قيمة (p-Value) المناظر لهُ والذي يختبر فرضيتين هما :

H0: The series is not stationary H1: The series is stationary

الجدول (3). اختبار جذر الوحدة للمتغيرات

At Level						
Status	Measurement	الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_1)	أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي (X_2)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3)	إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4)	إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_5)
With constant	Statistic	20.857	3.860	19.687	24.158	21.595
	p-value	0.105	0.953	0.140	0.043	0.087
Decision		NO	NO	NO	**	NO
With constant and Trend	Statistic	20.718	5.473	9.238	22.727	12.386
	p-value	0.109	0.857	0.815	0.064	0.575
Decision		NO	NO	NO	NO	NO
Without constant and Trend	**Statistic**	27.348	0.623	8.408	20.407	36.675
	p-value	0.017	1.000	0.867	0.117	0.0008
Decision		**	NO	NO	NO	**
At first Difference						

With constant	**Statistic**	98.147	49.642	105.559	82.511	295.032
	p-value	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**	**	**
With constant and Trend	**Statistic**	74.336	51.051	156.640	64.188	294.419
	p-value	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**	**	**
Without constant and Trend	**Statistic**	138.644	60.391	128.371	122.821	73.805
	p-value	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Decision		**	**	**	**	**

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

ومن الجدول (3) وجدنا أنهُ وعند أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة؛ لان قيمة (p-value) أقل من 0.05 ،عندها سنرفض فرضية العدم القائلة بأن المتغير غير مستقر.

2- علاقة الأثر للمتغيرات التنبؤية في المتغير المعتمد

2-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: سيتم في بادئ الأمر اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية حيث يُعد الكشف عن هذا الفرض ومعالجتهُ من أساسيات تحقيق نتائج دقيقة في تقدير معلمات أنموذج الانحدار، ويتم التحقق من أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا، وقد تم إجراء التوزيع الطبيعي وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (4) التالي: **فرضية العدم: الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً**

الفرضية البديلة: الأخطاء العشوائية لا تتوزع توزيعاً طبيعياً

الجدول (4). اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير الأخطاء العشوائية

Residuals	Tests of Normality		
	Statistics	Df	p-Value
Standard Residuals	0.249	161	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

من نتائج الجدول تبين أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ إن قيمة (P-value) (0.000) أقل من 0.05 أي أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2-2- اختبار السببية لـ (كرانجر) (Granger Causality) : يستخدم اختبار السببية لكرانجر من أجِل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فيما إذا كانت باتجاه واحد او اتجاهين متبادلين، أو يكون المتغيران مستقلين عن بعضهما، وقد ظهرت النتائج موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (5). اختبار السببية

اتجاه السببية	إحصائية F	الاحتمالية p	اتجاه السببية	احصائية F	الاحتمالية p	اتجاه السببية	إحصائية F	الاحتمالية p
$Y_1 \leftarrow X_1$	1.828	0.164	$Y_2 \leftarrow X_1$	0.798	0.451	$Y_3 \leftarrow X_1$	0.730	0.483
$X_1 \leftarrow Y1$	0.433	0.648	$X_1 \leftarrow Y_2$	2.409	0.093	$X_1 \leftarrow Y_3$	0.314	0.730
$Y_1 \leftarrow X_2$	17.833	0.0001	$Y_2 \leftarrow X_2$	11.644	0.0002	$Y_3 \leftarrow X_2$	36.885	0.0001
$X2 \leftarrow Y_1$	1.229	0.295	$X_2 \leftarrow Y_2$	32.389	0.0003	$X_2 \leftarrow Y_3$	3.950	0.021
$Y_1 \leftarrow X_3$	0.308	0.734	$Y_2 \leftarrow X_3$	1.849	0.160	$Y_3 \leftarrow X_3$	2.132	0.122
$X_3 \leftarrow Y_1$	3.869	0.023	$X_3 \leftarrow Y_2$	3.820	0.024	$X_3 \leftarrow Y_3$	2.889	0.059
$Y_1 \leftarrow X_4$	0.455	0.634	$Y_2 \leftarrow X_4$	0.300	0.741	$Y_3 \leftarrow X_4$	5.356	0.0057
$X_4 \leftarrow Y_1$	1.004	0.368	$X_4 \leftarrow Y_2$	4.854	0.0009	$X_4 \leftarrow Y_3$	0.096	0.908
$Y_1 \leftarrow X_5$	1.266	0.285	$Y_2 \leftarrow X_5$	3.985	0.020	$Y_3 \leftarrow X_5$	7.849	0.0006
$X_5 \leftarrow Y_1$	1.539	0.218	$X_5 \leftarrow Y_2$	4.745	0.010	$X_5 \leftarrow Y_3$	0.988	0.374

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

في الجدول (5) تبين أن هناك علاقة سببية بين بعض من المتغيرات التنبؤية بشكل منفرد على المتغيرات التابعة، فمثلاً هناك علاقة أثر معنوية لمتغير أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الأمريكي (X_2) في المتغير التابع (Y_1) والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك من خلال قيمة F=17.833 والتي هي القيمة المحسوبة وبعد مقارنتها مع قيمة F الجدولية والذي نتج عنها قيمة P=0.0001 الاحتمالية والتي كانت أقل من 0.05 والذي يدل على أنه توجد هناك علاقة أثر معنوية بين المتغيرين المذكورين.

2-3-نتائج تقدير نماذج Panel : بعد اجراء كافة الفحوصات على متغيرات الدراسة، يتم تقدير علاقة الأثر للمتغيرات التنبؤية والمتغير المعتمد، وذلك باستخدام نماذج البانل الثلاثة، وهي أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model, PRM)، وأنموذج الانحدار ذو التأثير الثابت (Fixed Effect Model, FEM)، وأنموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (Random Effect Model, REM)، وتم الحصول على نتائج التقدير لكل طريقة بالاعتماد على برنامج Eviews والتي يمكن توضيحها بالجدول الآتي:

الجدول (6). الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (Y1)

Dependent Variable: (Y_1)الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2000 2022 / Periods included: 23 / Cross-sections included: 7						
Total panel (balanced) observations: 161						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	0.9820	0.000	0.3643	0.0363	0.3836	0.6200
الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_1)	0.1380	0.0001	0.0320	0.2345	0.0347	0.1950
أسعار صرف العملات العربية أمام	0.0002	0.0238	0.00025	0.0002	0.00025	0.0002

(X_2)الدولار الامريكي						
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3)	0.0716	0.000	0.0971	0.0000	0.0963	0.000
إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4)	-0.0402	0.000	-0.0168	0.0072	-0.0173	0.0053
إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_5)	0.0037	0.0825	0.00021	0.8817	0.0002	0.8626
R-squared	0.47		0.82		0.50	
Root MSE	1.188		0.700		0.692	
F-statistic	**27.975**		**63.545**		**30.936**	
Prob(F-statistic)	**0.000**		**0.000**		**0.000**	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

نتائج طريقة نماذج الأثر للمتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد: سيتم في هذه الفقرة إيجاد علاقات الأثر للنماذج الثلاثة بين المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد.

1-علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد Y1 :

سيتم في هذه الفقرة إيجاد علاقات الأثر باستخدام النماذج الثلاثة في المتغير المعتمد الأول (Y1) المتمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، من خلال الجدول (6) يلاحظ أن التحليل وفق الأنموذج التجميعي (PRM)، إذ ظهر الأنموذج التنبؤي ذو دلالة معنوية، وذلك من خلال قيمة F=27.975 والتي هي القيمة المحسوبة وبعد مقارنتها مع قيمة F الجدولية والذي نتج عنها قيمة P=0.000 الاحتمالية والتي كانت أقل من 0.05 وهذا يدل على أنهُ يمكن استخدام هذا الأنموذج في التنبؤ، كذلك يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared كانت تساوي 0.47 والتي تدل على أن 0.47 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة المعنوية منها، كما أن قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ كانت تساوي 1.188 لهذا الأنموذج. أما المتغيرات المفسرة فقد ظهر المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_1) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.1380 وهي ذات علاقة طردية مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.0001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، كذلك ظهر المتغير المفسر أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي (X_2) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.0002 وهي ذات علاقة طردية مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.0238 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، كما ظهر المتغير المفسر إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.0176 وهي ذات علاقة طردية مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت موجبة، فضلاً عن أن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وظهر المتغير المفسر إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.0402- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وأخيراً ظهر المتغير المفسر إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_5) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.0037 وهي ذات علاقة طردية مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob للمتغير بلغت 0.0825 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية في متغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

2- المفاضلة بين طرائق التقدير الثلاث للمتغير المعتمد (Y_1) :

الجدول (7). المفاضلة ما بين النماذج الثلاثة لأنموذج المتغير المعتمد الثاني المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (Y_1)

الأنموذج النهائي الذي تم اختياره	الأنموذج المختار من اختبار Hausman	الأنموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير أنموذج للمتغير التابع
Random Model	Random Model	Fixed Model	2.17	40.833	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير التابع (Y_1)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

بالإمكان المفاضلة ما بين الطرائق الثلاث لأنموذج المتغير المعتمد الثاني المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (y1) من خلال اجراء اختبار F للمقارنة بين الأنموذج التجميعي والثابت ومن ثم الأنموذج الثابت والعشوائي وكما موضح في الجدول (7) ، في الجدول يُلاحظ أنه قد تم المفاضلة بين الأنموذج التجميعي Pooled Model مع الأنموذج الثابت Fixed Model، وقد تم إجراء الاختبار باستخدام المختبر الإحصائي F، ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة F cal.=40.833 مع القيمة الجدولية F tab.=2.17 يُلاحظ أن القيمة لمحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي رفض فرضية العدم

وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأنموذج الثابت أفضل من الأنموذج التجميعي ، لاحظ الفرضيتين الآتيتين:

H_0: The Pooled Model is appropriate
H_1: The Fixed Model is appropriate

وبعد اختيار الأنموذج الثابت بوصفه أنموذجاً أفضل من الأنموذج التجميعي سيتم المفاضلة بين الأنموذج الثابت والأنموذج العشوائي وحسب الفرضيتين الآتيتين:

H0: The RandomModel is appropriate
H_1: The Fixed Model is appropriate

ومن خلال إجراء اختبار Hausman من أجِل المفاضلة بين الأنموذجين، تم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن الأنموذج العشوائي هو الأنموذج الأفضل وكما موضح في الجدول (7)، بذلك سيكون الأنموذج التنبؤي للدراسة مع المتغيرات الثلاثة المعنوية للأنموذج العشوائي كما يأتي:

$$Y_1=0.3836+0.00025\ X_2+0.0963\ X_3-0.0173\ X_4$$

3-علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد Y_2 : سيتم في هذه الفقرة إيجاد علاقات الأثر باستخدام النماذج الثلاثة في المتغير المعتمد الاول (Y_2) المتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنوياً).

الجدول (8). التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) (Y2)

Dependent Variable: (Y_2)	التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا)					
Method: Panel Least Squares / Sample: 2000 2022 / Periods included: 23						
Cross-sections included: 7 / Total panel (balanced) observations: 161						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	-0.0215	0.9866	0.1761	0.918	-0.3793	0.8739
الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_1)	-0.2407	0.3368	0.0082	0.9753	-0.0961	0.7008
أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي(X_2)	0.0117	0.000	0.0143	0.000	0.0139	0.000
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_3)	-0.0257	0.7761	-0.1906	0.0726	-0.1468	0.1386
إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_4)	0.0807	0.1600	0.0396	0.5177	0.0592	0.3061
اجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_5)	-0.0117	0.4481	0.0340	0.0163	0.0272	0.0505
R-squared	0.66		0.79		0.76	
Root MSE	8.702		6.944		7.097	
F-statistic	60.739		51.943		98.007	
Prob(F-statistic)	0.000		0.000		0.000	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول (8) يُلاحظ أن التحليل وفق الأنموذج (PRM) ظهر النموذج التنبؤي ذو دلالة معنوية، وذلك من خلال قيمة F=60.739 وهي القيمة المحسوبة وبعد مقارنتها مع قيمة F الجدولية والذي نتج عنها قيمة P=0.000 الاحتمالية والتي كانت أقل من 0.05 والذي يدل على أنه يمكن استخدام هذا الأنموذج في التنبؤ، كذلك يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared كانت تساوي 0.66 والتي تدل على أن 0.66 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة المعنوية منها، كما أن قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ كانت تساوي 8.702 لهذا الأنموذج، أما المتغيرات المفسرة فقد ظهر المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_1) وكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ 0.2407- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، فضلاً عن أن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.3368 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية في متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا). كذلك ظهر المتغير المفسر أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي (X_2) فكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليه 0.0117 وهي ذات علاقة طردية مع متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا). كما ظهر المتغير المفسر إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3) فكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليه 0.0257- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.7761 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية في متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا). وظهر المتغير المفسر إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4) وكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليه 0.0807 وهي ذات علاقة طردية مع متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة قيمة موجبة، كذلك بلغت القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير 0.1600 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية في متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا). واخيراً ظهر المتغير المفسر إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_5) فكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليه 0.0117- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون% سنويا) وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.4481 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية بمتغير التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا)

4- المفاضلة بين طرائق التقدير الثلاث للمتغير المعتمد (Y_2) :

بالإمكان المفاضلة ما بين الطرائق الثلاث لأنموذج المتغير المعتمد الثاني المتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) (Y_2) من خلال إجراء اختبار F للمقارنة بين الأنموذج التجميعي والثابت، ومن ثم الأنموذج الثابت والعشوائي، وكما موضح في الجدول (9) الآتي:

الجدول (9). المفاضلة ما بين النماذج الثلاثة لأنموذج المتغير المعتمد الثاني المتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) (Y_2)

الأنموذج النهائي الذي تم اختياره	الأنموذج المختار من اختبار Hausman	الأنموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير أنموذج للمتغير التابع
Fixed Model	Random Model	Fixed Model	2.17	13.0	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير التابع (Y_2)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول (9) يُلاحظ في أنموذج المتغير المعتمد الثاني والمتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) أنه قد تمت المفاضلة بين الأنموذج التجميعي Pooled Model مع الأنموذج الثابت Fixed Model، وقد تم اجراء الاختبار باستخدام المختبر الاحصائي F، ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة F cal.=13.0 مع القيمة الجدولية F tab.=2.17 ويُلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأنموذج الثابت أفضل من الأنموذج التجميعي وكما موضح في الجدول (9)، لاحظ الفرضيتين الآتيتين :

H_0: The Pooled Model is appropriate

H_1: The Fixed Model is appropriate

وبعد اختيار الأنموذج الثابت بوصفه أنموذجاً أفضل من الأنموذج التجميعي سيتم المفاضلة بين الأنموذج الثابت والأنموذج العشوائي وحسب الفرضيتين الآتيتين:

H_0: The Random Model is appropriate

H_1: The Fixed Model is appropriate

ومن خلال اجراء اختبار Hausman من أجِل المفاضلة بين الأنموذجين، تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأنموذج الثابت هو الأنموذج الأفضل وكما موضح في الجدول (9)، بذلك سيكون الأنموذج التنبؤي للدراسة مع المتغيرين المعنويين للأنموذج الثابت كما يأتي:

$$Y_2=0.3836+0.0143\ X_2+0.0340\ X5$$

5-علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد Y_3: سيتم في هذه الفقرة إيجاد علاقات الأثر باستخدام النماذج الثلاثة في المتغير المعتمد الأول (Y_3) المتمثل بالبطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

من خلال الجدول (10) يُلاحظ أن التحليل وفق الأنموذج التجميعي (PRM) ظهر الأنموذج التنبؤي ذو دلالة معنوية، وذلك من خلال قيمة F=23.493 والتي هي القيمة المحسوبة وبعد مقارنتها مع قيمة F الجدولية والذي نتج عنها قيمة P=0.000 الاحتمالية والتي كانت أقل من 0.05 والذي يدل على أنهُ يمكن استخدام هذا الأنموذج في التنبؤ، كذلك يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared كانت تساوي 0.43 والتي تدل على أن 0.43 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بالبطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة سببها التغيرات الحاصلة في المتغيرات المفسرة المعنوية منها، كما أن قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ كانت تساوي 4.241 لهذا الأنموذج.

الجدول (10). البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة (Y3)

Dependent Variable: (Y_3) البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2000 2022						
Periods included: 23						
Cross-sections included: 7						
Total panel (balanced) observations: 161						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	1.4436	0.0219	4.1910	0.000	3.9383	0.0275
الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_1)	-0.3339	0.0070	-0.0711	0.5514	-0.0906	0.4394
أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي(X_2)	0.0013	0.0002	0.0011	0.0002	0.0011	0.0002
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_3)	0.3071	0.000	0.0278	0.5636	0.0452	0.3393
إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_4)	-0.0209	0.4748	0.0415	0.1416	0.0413	0.1368
اجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_5)	0.0051	0.5036	0.0131	0.0390	0.0127	0.0442
R-squared	0.43		0.70		0.16	
Root MSE	4.241		3.095		3.088	
F-statistic	23.493		32.880		6.132	
Prob(F-statistic)	0.000		0.000		0.000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

أما المتغيرات المفسرة فقد ظهر المتغير المفسر الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_1) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ 0.3339- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.0070 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا

المتغير ذو دلالة معنوية في متغير البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة، كذلك ظهر المتغير المفسر أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الامريكي (X_2) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليهُ 0.0013 وهي ذات علاقة طردية مع متغير البطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.0002 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة. كما ظهر المتغير المفسر إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_3) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة لهُ بلغت 0.3071 وهي ذات علاقة طردية مع متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ذو دلالة معنوية في متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة. وظهر المتغير المفسر إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X_4) وكانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليهُ 0.0209- وهي ذات علاقة عكسية مع متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة سالبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.4748 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذا دلالة معنوية في متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة. واخيراً ظهر المتغير المفسر إجمالي الدين الخارجي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(X_5) كانت قيمة المعلمة المقدرة العائدة إليهُ بلغت 0.0051 وهي ذات علاقة طردية مع متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة، وذلك لأن قيمة المعلمة المقدرة كانت قيمة موجبة، كذلك فإن القيمة الاحتمالية .Prob لهذا المتغير بلغت 0.5036 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن هذا المتغير ليس ذات دلالة معنوية في متغير البطالة بوصفه نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

6- المفاضلة بين طرائق التقدير الثلاث للمتغير المعتمد (Y_3) : بالإمكان المفاضلة ما بين الطرائق الثلاث لأنموذج المتغير المعتمد الثالث المتمثل بالبطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة (Y_3) من خلال اجراء اختبار F للمقارنة بين الأنموذج التجميعي والثابت، ومن ثم أالنموذج الثابت والعشوائي وكما موضح في الجدول (11) :

الجدول (11). المفاضلة ما بين النماذج الثلاثة لنموذج المتغير المعتمد الثالث المتمثل بالتضخم البطالة كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة (Y_2)

الأنموذج النهائي الذي تم اختياره	الأنموذج المختار من اختبار Hausman	الأنموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير أنموذج للمتغير التابع
Fixed Model	Random Model	Fixed Model	2.17	18.9	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير التابع (Y_3)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الجدول (11) يُلاحظ الأنموذج المتغير المعتمد الثاني والمتمثل بالبطالة بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة أنه قد تم المفاضلة بين الأنموذج التجميعي Pooled Model مع الأنموذج الثابت Fixed Model، وقد تم اجراء الاختبار باستخدام المختبر الإحصائي F، ومن خلال مقارنة القيمة المحسوبة F cal.=18.9 مع القيمة الجدولية F tab.=2.17 ويلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأنموذج الثابت أفضل من الأنموذج التجميعي وكما موضح في الجدول (11)، لاحظ الفرضية:

H_0: The Pooled Model is appropriate
H_1: The Fixed Model is appropriate

وبعد اختيار الأنموذج الثابت بوصفه أنموذجاً أفضل من الأنموذج التجميعي سيتم المفاضلة بين الأنموذج الثابت والأنموذج العشوائي وحسب الفرضية الآتية:

H_0: The Random Model is appropriate
H_1: The Fixed Model is appropriate

ومن خلال اجراء اختبار Hausman من أجِل المفاضلة بين الأنموذجين، تم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن الأنموذج العشوائي هو الأنموذج الأفضل وكما موضح في الجدول (11)، بذلك سيكون الأنموذج التنبؤي للدراسة مع المتغيرين المعنويين للأنموذج الثابت على النحو الآتي:

$$Y3=3.9383+0.0011\ X2+0.0127\ X5$$

الاستنتاجات والتوصيات / أولاً: استنتاجات الجانب النظري

1. ضعف الاستثمارات الأجنبية في العراق لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية.
2. ظهرت البطالة في العراق منذ ثلاثة عقود، وقد مرت بثلاث مراحل هي السلوكية والهيكلية والمقنعة ثم مرحلة البطالة المستوردة والتي صاحبت الانفتاح الاقتصادي.
3. تعد الشركات متعددة الجنسية أهم القنوات التي يتحرك عبرها الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. أسهمت عدة أسباب داخلية وخارجية في تفاقم البطالة وخصوصا خلال مدة 2003_2009 ومنها تجميد التعيينات في مؤسسات الدولة وحل الوزارات وتسريح أعداد من العاملين، مما زاد من حجم البطالة في العراق.
5. إن العلاقة بين الأداء الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج.
6. إن البطالة تؤثر بالأداء الاقتصادي بشكل سلبي، فوجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد ه يؤدي لهدر واستنزاف كل الموارد.
7. إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لذا فالنمو فيه لا يُعدّ نموا حقيقيا، وأدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى ضعف الأداء الاقتصادي وظل هذا الاقتصاد يخطو خطوات متواضعة، مما حدَّ من قدرته لاستيعاب القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنويا.

8. إن التمويل الخارجي أصبح حقيقة قائمة لمعظم الأقطار وخاصة النامية ومنها العربية بعد أن ثبت عجزها عن توفير المقادير الكافية من النقد الأجنبي عن طريق صادراتها.
9. يتوقف نجاح الجهود التنموية لاقتصاديات الدول النامية على مصادر التمويل المتاحة سواء المحلية منها أو الأجنبية، فضلاً عن الموارد البشرية والطبيعية.
10. إن لجوء غالبية البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي لاسيما المباشرة منها لكونه أحد وسائل التمويل الخارجي يوقعها في مشكلات اقتصادية عديدة، وفي مصيدة سيطرة رأس المال الأجنبي.
11. أتضح من الملامح الرئيسة للدول النفطية (العراق، السعودية، الأمارات، الجزائر) بأنها اقتصادات ريعية وحيدة الجانب اعتمدت على النفط بشكل رئيس في تمويل استيراداتها السلعية، فضلاً عن أنها لم تتمكن من تنويع اقتصاداتها المحلية بشكل يؤدي إلى إحلال تلك الاستيرادات وتخفيف العبء عليها.
12. أتضح من اتجاهات تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر FDI بالعراق والدول العربية المختارة لمدة الدراسة أنه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وإعادة الإعمار والبناء وحل بعض المشاكل القطاعية في اقتصاداتها المحلية.

ثانياً: الاستنتاجات الإحصائية

1. من خلال استكشاف البيانات ظهر أن المتغيرات لا يوجد فيها قيم مفقودة.
2. من خلال الكشف عن مشكلة التداخل الخطي للمتغيرات التنبؤية ظهر أن المتغيرات لا تعاني من هذه المشكلة.
3. من خلال الكشف عن القيم الشاذة ظهر أن هناك قيماً شاذة في البيانات كأنموذج متعدد المتغيرات، لذلك تطلب الأمر استخدام التقديرات الحصينة من أجِل معالجة تأثير القيم الشاذة وبالتالي الحصول على مقدرات دقيقة.
4. من خلال اختبار جذر الوحدة للمتغيرات التنبؤية والمعتمدة ظهر أن جميع المتغيرات استقرت عند إيجاد الفرق الأول.
5. عند إيجاد علاقة الأثر للمتغيرات التنبؤية التسعة في كل متغير معتمد واجراء اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ظهر أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي.
6. عند تقدير علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة الخمسة بالمتغير المعتمد (Y_1) والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية ظهر أن الأنموذج العشوائي هو أفضل أنموذج، كما أن المتغيرات المعنوية والتي كان لها تأثير على المتغير المعتمد هي المتغير X2, X3, X4 والتي تتمثل بـ(أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الأمريكي) و(إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) و(إجمالي الادخار بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)على التوالي.

7. عند تقدير علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة الخمس في المتغير المعتمد (Y_2) والمتمثل بالتضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا) ظهر أن الأنموذج الثابت هو أفضل أنموذج، كما أن المتغيرات المعنوية والتي كان لها تأثير على المتغير المعتمد هي المتغير X_2, X_3 والتي تتمثل (أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الأمريكي) و(إجمالي تكوين رأس المال الثابت ك بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي.
8. عند تقدير علاقة الأثر للمتغيرات المفسرة الخمسة في المتغير المعتمد (Y_3) والمتمثل بالبطالة ك بوصفها نسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة ظهر أن الأنموذج العشوائي هو أفضل أنموذج، كما أن المتغيرات المعنوية والتي كان لها تأثير على المتغير المعتمد هي المتغير X_2, X_3 والتي تتمثل (أسعار صرف العملات العربية أمام الدولار الأمريكي) و(إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على التوالي.

التوصيات

1. التركيز على المفاهيم والأهداف والنظريات الخاصة بالتمويل الدولي، فضلاً عن تطبيق المبادئ الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وكذلك ضرورة تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة.
2. التفريق بين التمويل الداخلي والخارجي مع الأخذ بنظر الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى تطوير التمويل المحلي والدولي والتي من ضمنها انتشار ظاهرة التحرر المالي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
3. الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
4. ضرورة تنويع مصادر الدخل، الاحتياطي النقدي يساعد الدولة على تحفيز النشاط الاقتصادي بالأزمات الاقتصادية
5. المساهمة بتحسين المناخ الاستثماري خلال تطوير التشريعات والإجراءات وتوفير الحماية القانونية للمستثمر، وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.
6. من الضروري أن تكون تدفقات رأس المال الأجنبي متوافقة ومتناسبة مع الطاقات الاستيعابية للدول وتوجيهها نحو تنفيذ برامج التنمية كما يجب، وإصلاح الاختلالات الهيكلية وتقليص فجوة التكنولوجيا مع الدول الصناعية.

- **الاقرار بالشكر: (Acknowledgements)**

الشكر والتقدير لرئيس قسم الاقتصاد على الدعم المعنوي والعلمي ولكل اساتذة قسم الاقتصاد ومنتسبيه

- **التمويل:(Funding)**

عدم وجود أي تمويل للبحث

- **افصاحات المؤلف: (Author Disclosures)**

يقر المؤلفون بعدم وجود اي تضارب بالمصالح او افصاحات ذات صلة بهذا البحث

References

- Arabic References

بلال، مرابط، وطبايبية، سليمة.(2018). اشكالية التمويل الدولي وكفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1970_2014 . *مجلة دراسات محاسبية ومالية* . عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام 2018، 1-36.
https://www.jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/

التميمي، سعدية، هلال حسن (2015). تعليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها تصغير النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة كربلاء، العراق.

جمال الدين، صحراوي. (2023). مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2021) . *مجلة الإستراتيجية والتنمية*. 13(1)،270 -292.
https://asjp.cerist.dz/en/article/211849

خيرة، بن ويس.(2015). *السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر

عبد الله، محمد عيسى.(2019). *محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992-2016) . دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة* (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان.

عيسى، عبد الحفيظ. (2015). *مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة). *جامعة تلمسان*، الجزائر.

اليخان، حياة محمد وإسماعيل ، احمد محمد . (2017). اثر بعض الجرائم الاقتصادية في النمو الاقتصادي فى المكسيك المدة (2000-2020). *المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز* . 40، 333-334 . https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1271

- **Arabic References are presented in Roman script (translated)**

Abdullah, M. I. (2019). *Determinants of the Economic Tiger in Sudan according to Sustainable Development Indicators (1992-2016), An Econometric Study Using the Autoregressive Model in Distributed Gaps* (Unpublished Master's Thesis). Sudan University of Science and Technology. Sudan.

Al-Ikhan, H. M. and Ismail, A. M. (2017). The impact of some economic crimes on economic growth in Mexico during the period (2000-2020), *Academic Journal of Nawroz University*, 40, 333_334. https://doi.org/10.25007/ajnu.v11n3a1271

Al-Tamimi, Saadia, Hilal Hassan.(2015). *Explaining the investment environment indicators and their role in reducing economic growth in selected countries with special reference to Iraq* (Unpublished PhD dissertation). University of Karbala, Iraq.

Bilal, Marabet, and Tababibia, Salima. (2018). The Problem of International Finance and Efficiency of Local Savings in Financing for Development in Algeria.

Issa, Abdel Hafeez. (2015). *The Contribution of the Private Sector to Economic Growth* (Unpublished Master's Thesis). University of Tlemcen, Algeria.

Jamal Al-Din, Sahrawi. (2023). International and local sources of finance and their role in supporting the performance of the Algerian economy in light of financial development an econometric study of Using Cointegration For the Period (1990-2021). *Strategy and Development Review*, 13(1), 270-292.

Khair, Ben Ouiss. (2015). *Monetary Policy on Economic Growth in Algeria* (Unpublished Master's Thesis). University of Economics, Algeria.